

## المحاضرة الثانية عشر في ادارة المخاطر المالية

### 2. 6 التحكم في المخاطر

حالما يتوفر قياس مناسب للمخاطر ، السؤال المنطقي التالي هو كيفية السيطرة عليها. وهناك نهجين أساسيين : المستوى الأول وضع مستويات أعلى من قيود الإدارة المفصلة على كمية ونوع المخاطر التي يمكن أن تخفض مستويات الإدارة يأخذ - حدود على VaR ، حجم الموقف ، جاما ، وهلم جرا. الثاني هو لمستويات أعلى من الإدارة لتوفير الحوافز لمستويات أقل من الإدارة لتحسين التداول بين العائد والمخاطرة. النهج الأخير، على أساس الحوافز ، يعطي مستويات أدنى من الإدارة ، والتي هي قريبة إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مرونة التجارة في مزيج من المخاطر التي يمكن أن تزيد من العائد لمستوى مخاطر إجمالي معتمد من الإدارة العليا. ومع ذلك ، فإن الحافز يمكن أن يؤدي النهج أيضًا إلى مخاطر غير مقبولة في المجموع إذا كان عددًا كبيرًا جدًا يقرر المتداولون اتخاذ موقف مشابه ، مشيرين إلى استخدام مختلط لكلا النهجين. هذا هو النمط الذي يمكن العثور عليه في جميع الاستثمارات تقريبًا

تمثل أكثر أشكال النهج القائم على الحوافز في تقييده ضوابط للتخصيص لكل مكتب التداول أقصى قدر من خسائر التداول التي سيُسمح للمتداولين باتخاذها قبل إغلاق مراكزهم خارج. هذا يعطي مكتب التداول أقصى درجة ممكنة في تحديد المواقف للتعبير وإعطاء الحرية الكاملة ما دامت الخسائر غير مقبولة يتم تجنبها. الجميع المعنيين - التجار وكبار المدراء والمخاطر يمكن للمدراء الاتفاق على حدود وقف الخسارة كحد أدنى للمخاطر مراقبة. إذا كان يمكن تصفية جميع المواقع على الفور في أي وقت عندما تم إدخال قياس القيمة المعرضة للمخاطر لأول مرة ، كان ينظر إليه في البداية على أنه ملحق ممكن للحد من المخاطر. ومع ذلك ، سرعان ما جاء التجار لرؤيتها كأداة للحصول على مزيد من المرونة ، لأنها تعامل جميع المخاطر بأنها قابلة للاستبدال في الوصول على رقم مخاطرة واحد. بما أن رقم الخطر هذا هو تقدير إحصائي من الخسارة التي يمكن أن تحدث خلال الفترة التي يتم فيها الموقف أغلقت، يمكن بعد ذلك إجراء حجة لاستخدام هذا باعتباره الوحيد تكملة لحد إيقاف الخسارة ، مما يسمح بالتحكم في الخسارة التي يمكن أن تحدث بعد أن قررت الإدارة إغلاق مركز خطر بدون الحاجة لوضع ضوابط

مفصلة على التعرضات الخاصة. هذه السيطرة يمكن أن تأخذ شكل حد على التعرض الإجمالي للمخاطر التي يمكن أن يتخذها مكتب التداول و / أو مقياس المخاطر في حساب العائد على المخاطرة أو العائد المعدل حسب المخاطر التي يمكن استخدامها لمقارنة أداء مكاتب التداول المختلفة ضد الأهداف وضد بعضنا البعض لاتخاذ قرار بشأن التعويض والترقية ، واستمرار العمل.

فيما يلي الحجج التي تؤيد نهج الحوافز ، مع تخفيض مدخلات الإدارة إلى تدابير واسعة مثل حدود وقف الخسارة حدود القيمة المعرضة للمخاطر أو مخاطر العودة ، مما يعطي مرونة كبيرة في اتخاذ القرار بشأنها المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إلى العمل:

■ يتيح نهج الحوافز لمكاتب التداول الاستجابة بسرعة إلى الفرص الجديدة دون إبطاء عملية اتخاذ القرار من خلال الحاجة إلى جعل قضيتهم للإدارة العليا.

■ عن طريق عدم تقييد أي مكتب تداول معين بالمراكز في عرض مادة معينة الطبقة ، يشجع نهج الحوافز على التفكير الواسع النطاق عبر طبقات الأصول والبحث عن العلاقات المتبادلة.

■ عندما يكون المكتب التجاري مرتبطاً بسوق معين في وقت هناك نقص في الفرص التجارية الجيدة في هذا السوق ، والتجار غالباً ما يميل إلى السعي وراء فرص أكبر في هذا السوق والأمل الوحيد للحصول على إعطاء مكافأة. التداول المرونة في التجارة في الأسواق الأخرى عندما تكون تلك التي تخصص فيها أقل هي طريقة واعدة لتجنب هذا الإغراء.

■ من المخاطرة أن يكون لدى العديد من المتداولين القدرة على اتخاذ مواقف السوق المعينة بدلاً من تقييد وضع الصفقات في مكتب تداول واحد. في معظم الحالات ، سيتم تعويض المواقف التي يتم التقاطها بواسطة مكتب واحد المواقف التي اتخذتها مكتب مع رأي مختلف.